الأمم المتحدة

E/CN.3/2016/26

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 December 2015
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية
الدورة السابعة والأربعون
٨-١١ آذار/مارس ٢٠١٦
البند ٤ (ح) من جدول الأعمال المؤقت*
بنود للعلم: بناء القدرات الإحصائية

تقرير الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين والبنك الدولي بشأن التنمية الإحصائية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٦/٢٠١٥ وعملاً بممارسته السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه تقرير الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة الإحصاء ٢١) والبنك الدولي، المقدَّم إلى اللجنة الإحصائية، للعلم. ويوجز التقرير الجهود المبذولة لتوجيه الانتباه إلى أهمية تعزيز القدرات الإحصائية، ولا سيما في سياق دعم أهداف التنمية المستدامة. ويلقي التقرير الضوء أيضا على التقدم المحرز في مجالات مختارة لتحسين الإحصاءات الرسمية في البلدان النامية ويتناول مواضيع ناشئة من المرجح أن تؤثر على النظم الإحصائية الوطنية مثل موضوع ثورة البيانات. واللجنة مدعوة إلى أن تحيط علما بالتقرير.

* E/CN.3/2016/1.

190116 110116 15-22529 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين والبنك الدولي عن التنمية الإحصائية

أولا - مقدمة

١ - طوال السنوات الأربع الماضية، تزايد باطراد الاهتمام السياسي بالإحصاءات لأغراض خطة التنمية. فابتداءً من المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، الذي عُقد في بوسان، جمهورية كوريا، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أكد رؤساء الدول والوزراء وغيرهم من ممثلي البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو من جديد الحاجة إلى أطر للنتائج تكون شفافة وبقيادة البلدان وتنفّذ على مستوى كل بلد. وقد شكّل المنتدى المرة الأولى التي أيّدت فيها قيادات سياسية عالمية خطةً للإحصاءات الرسمية، هي خطة عمل بوسان للإحصاءات، التي تضمنت خمسة مجالات عمل ذات أولوية تسهم في إدخال تحسينات كبيرة ومستدامة على القدرات الإحصائية. وللخطة ثلاثة أهداف رئيسية هي: (أ) دمج الإحصاءات كليا في عملية صنع القرار؛ (ب) العمل على إيجاد سبل مفتوحة للحصول على الإحصاءات؛ (ج) زيادة الموارد المخصصة للنظم الإحصائية. وأسفر تأييد الخطة عن عدد من الأنشطة والمبادرات الأساسية، وُثّق العديد منها في تقريرين سابقين (E/CN.3/2014/30 و E/CN.3/2015/35).

٢ - ومنذ الدورة السادسة والأربعين للجنة الإحصائية، حظيت الإحصاءات باهتمام وعناية سياسيَين لم يسبق لهما مثيل، وهو اهتمام ينعكس في ثلاث نتائج سياسية رئيسية تحققت على مدى عام ٢٠١٥ هي: اتخاذ قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، الذي يتضمن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛ اتخاذ قرار الجمعية العامة ١/٧٠ الذي يتضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ المناقشات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي دارت خلال الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٣ - أما في خطة عمل أديس أبابا، فقد أوردت الجمعية العامة إشارات صريحة إلى البيانات وإلى الحاجة إلى مزيد من البيانات العالية الجودة لكي تُستخدم في جهود القياس والرصد والتخطيط. فالبيانات المصنفة حسب الطبقات الاجتماعية والاقتصادية تعتبر مما لا غنى عنه للوصول إلى مَن يتخلّف عن الركب، مثلما لا غنى عن ضرورة تعزيز النظم والقدرات الإحصائية الوطنية باستقاء البيانات من مصادر غير المصادر الرسمية مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني وبتسخير إمكانات الابتكار التي تتيحها ثورة البيانات. وفي الفقرة ١٢٥ من القرار ٣١٣/٦٩، تشير الجمعية العامة إلى أن البيانات المصنفة والعالية

الجودة من المدخلات الأساسية في اتخاذ القرارات بذكاء وشفافية، بما في ذلك القرارات التي تدعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ووسائل تنفيذها، ويمكن لهذه البيانات أيضا أن تحسّن من رسم السياسات على جميع المستويات. وفي الفقرة ١٢٦، تشير الجمعية إلى أنها ستسعى إلى زيادة البيانات العالية الجودة والحسنة التوقيت والموثوق بها والمصنفة حسب نوع الجنس والفئة العمرية والانتماء الجغرافي ومستوى الدخل والانتماء العرقي والإثني والحالة من حيث الهجرة والإعاقة وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية، كما ستسعى إلى زيادة استخدام هذه البيانات، وأنها ستزيد من الدعم المقدم لبناء قدرات البلدان النامية لهذا الغرض، بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، كما ستعمل على حفز التعاون الدولي، بما في ذلك من خلال الدعم التقني والمالي، بهدف زيادة تعزيز قدرة الهيئات والمكاتب الإحصائية الوطنية.

٤ - وترد كذلك في ذلك القرار إشارة مباشرة إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ للرصد والتقييم والمساءلة، والتي ينص عليها إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ويبيّن الهدف ١٧-١٨ من الخطة أنه سيتعين تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام ٢٠٢٠.

٥ - وفي الأخير، وخلال مناقشات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن أهداف التنمية المستدامة، التي أجرياها أثناء اجتماعهما السنوي الأخير، انصب اهتمامهما على البيانات. ففي البيان الصادر عن الاجتماع، وُصفت أهداف التنمية المستدامة بأنها رسم لمسار جديد للتنمية لفترة السنوات الخمس عشرة القادمة وبأنها أهداف متكاملة ومتسقة مع الأهداف المؤسسية التي وضعها البنك الدولي. وبالاستفادة من المناقشة المعنونة ''من بلايين إلى تريليونات'' التي دارت أثناء اجتماع البنك الدولي المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٥، أيد المشاركون فيه دور البنك وما يقدمه من دعم فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مشيرين إلى أن ذلك سينطوي على عقد الاجتماعات مع الحكومات، والأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ومنظمة التجارة العالمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وإقامة الصلات والتنسيق معها، من أجل تعبئة التمويل اللازم وإيجاد الحلول الإنمائية على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي، بسبل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشددوا على أهمية تعزيز جودة البيانات ونطاق تغطيتها

وإتاحتها للاستخدام في تقرير السياسات ورصد أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها، ودعوا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى زيادة دعمهما للبلدان النامية في بناء قدراتها الوطنية في مجال البيانات والاستثمار في مجال الأدلة.

٦ - وترد مسألة البيانات إلى حد كبير في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وسيظل الاهتمام السياسي منصبا عليها على مدى السنوات القادمة. غير أن لدى الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة الإحصاء ٢١) والبنك الدولي معاً يرتئيان أن من المهم أن يُستفاد من خطة عمل بوسان من أجل سد الثغرات الأساسية في فهم تحديات التنمية وأدائها. ويرد في الفرع الثاني من هذا التقرير بيان لبعض الجهود الدولية المبذولة لتحسين الإحصاءات الرسمية في البلدان النامية.

ثانيا - التقدم المحرز في تحسين الإحصاءات الرسمية في البلدان النامية

٧ - يتطلب تحسين الإحصاءات الرسمية في البيئات المنخفضة القدرات تنفيذ أنشطة على جبهتين. أولا، يقتضي تحقيق منتجات إحصائية ذات فعالية وكفاءة تعزيز النظم الإحصائية الوطنية (أي إدخال تحسينات ''أفقية'' على النظام). وتشمل الأنشطة الأساسية التي تدعم هذه الجبهة تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني والإطار الشامل لإنتاج البيانات. وتتطلب الجبهة الثانية تركيز الاهتمام على تحسين البيانات المرجعية التي تستند إليها المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية (أي إدخال تحسينات ''عمودية'' خاصة بقطاع معين على عمليات محددة لإنتاج الاستقصاءات ونشرها).

٨ - وتلقي الفقرات الواردة أدناه الضوء على بعض الجهود المبذولة على صعيد الجبهتين. ولا تتناول جميع ما يُنفذ من الأنشطة الرامية إلى دعم بناء القدرات في الدول الأعضاء. فالهدف من ذلك هو بالأحرى إطلاع اللجنة الإحصائية على نطاق الأنشطة المذكورة.

٩ - وما زالت شراكة الإحصاء ٢١ رائدة في تصميم النظم الإحصائية ودعم إدخال التحسينات الأفقية عليها. ويقدم هذا الدعم الطويل الأمد إلى البلدان النامية من خلال وضع استراتيجيات وطنية لتنمية الإحصاءات وتنفيذ هذه الاستراتيجيات ورصدها. وقد أُنشئ فريق خبراء مرجعي يضم ممثلين عن المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الإقليمية من جميع المناطق ليواصل العمل المتعلق بالصيغة الثانية من المبادئ التوجيهية لوضع استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات، وذلك استمراراً في معالجة قضايا محددة ومواءمة المبادئ التوجيهية مع آخر ما يستجد من تطورات في برنامج العمل الدولي. وأدخلت عليها تحديثات إضافية تتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والاستراتيجيات الإقليمية، وفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

كما تم تحديث الموقعين الشبكيين باللغتين البرتغالية والإسبانية وأُضيفت إليهما أحدث الأمثلة والأدوات والممارسات الجيدة، ولا سيما ما يتعلق منها بالاستراتيجيات القطاعية. وقدمت أمانة شراكة الإحصاء ٢١ إلى أكثر من ٢٥ بلدا أو كيانا إقليميا دعما مباشرا في عمليات تنطوي على استراتيجيات إقليمية أو وطنية لتنمية الإحصاءات، ولأعمال الاستعراض والتقييم المتعلقة بها، وقدمت أمانة الشراكة الدعم لوضع استراتيجيات وطنية و/أو إقليمية في أفريقيا، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعلى الصعيد العالمي. وشرعت شراكة الإحصاء ٢١ أيضا في توعية خبراء الإحصاء المستقبليين بشأن الاستراتيجيات الوطنية، وذلك بإلقاء محاضرات في أربع مدارس إقليمية للإحصاء في أفريقيا.

١٠ - ويتطلب إدخال التحسينات الأفقية دعم الأنشطة الإقليمية. وتعزيزاً للجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي، قدمت شراكة الإحصاء ٢١ الدعم أيضا إلى الهيئات الاقتصادية الإقليمية من أجل وضع استراتيجيات إقليمية لتطوير الإحصاءات. وفي عام ٢٠١٥، بدأ العمل مع رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي على وضع استراتيجيات إقليمية وتنفيذها. علاوةً على ذلك، نُظّم منتدى أقاليمي بشأن الاستراتيجيات الإقليمية لتباحث التجارب والممارسات الجيدة والدروس المستفادة في مجال التعاون الإحصائي الإقليمي. وخلال المنتدى وُثّقت الدروس والخبرات وقدمت توصيات ليُسترشد بها في وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستراتيجيات الإقليمية، ستصدر في عام ٢٠١٦.

١١ - واستكمالاً للأنشطة المتعلقة بشراكة الإحصاء ٢١، واصل البنك الدولي تقديم المساعدة المالية والتقنية الرامية إلى تحسين الاستراتيجيات الوطنية لإحصاءات أفضل نوعية، وإلى وضع الأولويات المحددة في هذه الاستراتيجيات موضع التنفيذ، بما في ذلك من خلال الصناديق الاستئمانية. وما زالت عمليات الإقراض التي يقوم بها البنك الدولي توفر الدعم للاستراتيجيات الوطنية في بلدان مثل جمهورية تترانيا المتحدة وجنوب السودان وكازاخستان وكينيا ومنغوليا. وقدم الصندوق التحفيزي لتطوير الإحصاءات من أجل قياس النتائج دعما أوسع نطاقا من ذلك لثمانية من بلدان المؤسسة الدولية للتنمية، منها إثيوبيا وأفغانستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والكونغو. وقدم الصندوق الاستئماني لبناء القدرات الإحصائية الدعم إلى بلدان عديدة (في إطار مشاريع اعتُمد منها ٢٥ مشروعا جديدا في عام ٢٠١٥) بهدف تحسين جوانب إحصاءات تلك البلدان. واستفادت أيضا بلدان في رابطة الدول المستقلة من برنامج إقليمي لبناء القدرات الإحصائية يديره البنك الدولي أُنشئ في عام ٢٠١٢.

١٢ - ويدعم كل من شراكة الإحصاء ٢١ والبنك الدولي ومنظمات دولية أخرى التحسينات ''الأفقية'' التي تُدخل على النظم الإحصائية، مع التركيز على مؤشرات ومنتجات وخدمات خاصة.

١٣ - واضطلع البنك الدولي، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والوكالات الإقليمية بمختلف الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات والمساعدة التقنية، في مناطق مختلفة لتعزيز قدرات البلدان في مجال الحسابات القومية وتعادلات الأسعار والقوة الشرائية. ففي أفريقيا، نظّم مصرف التنمية الأفريقي حلقتَي عمل إقليميتين: الأولى في السنغال في حزيران/يونيه ٢٠١٥؛ والثانية في زامبيا في آب/أغسطس ٢٠١٥. وفي آسيا عقد مصرف التنمية الآسيوي حلقتَي عمل إقليميتين: الأولى في تايلند في حزيران/يونيه ٢٠١٥؛ والثانية في إندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويقدم مصرف التنمية الآسيوي الدعم أيضا إلى البلدان عن طريق إنشاء جداول العرض والاستخدام، وتقدير تعادلات القوة الشرائية على الصعيد دون الوطني. وفي منطقة رابطة الدول المستقلة، نظمت اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة حلقةَ عمل إقليمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وفي غرب آسيا، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حلقتَي عمل إقليميتين: الأولى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والثانية في آب/أغسطس ٢٠١٥ في تركيا. علاوةً على ذلك، قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مساعدة تقنية بشأن تقدير تعادلات القوة الشرائية على الصعيد دون الوطني في كل من مصر والسودان والإمارات العربية المتحدة. ودعم البنك الدولي شركاءه الإقليميين بالمساعدة المالية والتقنية لتنفيذ أنشطة بناء القدرات تلك. وفي المستقبل، سينصب الاهتمام في جهود بناء القدرات على تحقيق التكامل بين الأنشطة المتعلقة بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك وبتعادل القوة الشرائية. وسيكون هذا الموضوع مدرجا في جدول أعمال اجتماع فريق الخبراء المقبل بشأن الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك الذي سيعقد في جنيف في أيار/مايو ٢٠١٦.

١٤ - وواصلت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تنسيق أنشطة تنفيذ الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية. والتُزم بتخصيص تمويل كبير للأنشطة المتعلقة بالبحوث والتقييمات القطرية وبناء القدرات، تعكف على تنسيقه وكالات إقليمية مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، فيما تقوم بتنسيقه في أفريقيا اللجنةُ الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي. وسيتبلور هذا العمل من خلال إعداد خطط استراتيجية للإحصاءات الزراعية والريفية تكون متسقة مع عملية الاستراتيجية الوطنية لتطوير

الإحصاءات. وقد أحرز تقدم كبير في ما يتعلق بعنصر البحوث، الأمر الذي أسفر عن إصدار ورقات تقنية وكتيبات ومواد تدريبية يسترشد بها في ما يضطلع به في البلدان من عمل في مجال تقديم المساعدة والتدريب التقنيين.

١٥ - وإضافةً إلى ذلك، تواصل مبادرة الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي استهلتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة العملَ على تحسين المؤشرات الجنسانية القابلة للمقارنة المتعلقة بالتعليم، والعمالة، ومباشرة الأعمال الحرة، والأصول، والاختلافات بين الجنس في استخدام الوقت. وتعكف هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشعبة الإحصاءات على وضع خطوات التنفيذ المحددة التي تشمل التدريب والمبادئ التوجيهية الدولية والمساعدة التقنية، وذلك بتعاون وثيق مع شركاء رئيسيين، مثل البنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واللجان الإقليمية، وغير ذلك من المؤسسات الإقليمية، وممثلي النظم الإحصائية الوطنية.

١٦ - وخلال العام الماضي، واصلت أمانة شراكة الإحصاء ٢١ والبنك الدولي إدارة برنامجين إحصائيَين هما: الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية وبرنامج البيانات المعجَّل. وقد حقق كل من الشراكة والبرنامج نجاحا في تحسين إتاحة بيانات موثقة توثيقا جيدا. وسينتهي التمويل المقدم من مرفق المِنح الإنمائية التابع للبنك الدولي إلى برنامج البيانات المعجَّل في نهاية عام ٢٠١٥. وبانتهاء البرنامج في عام ٢٠١٥، ستكون المساعدة التي تُقدم من خلال برنامج البيانات المعجَّل، المدعومة بأدوات وتوجيهات التوثيق والنشر وإخفاء الهوية التي وضعتها الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية، قد وفّرت الدعم التقني والمالي لعملية توثيق البيانات الجزئية ونشرها في أكثر من ٧٥ بلدا، ووثّقت أكثر من ٠٠٠ ٣ عملية إحصائية. وفي الآونة الأخيرة جدا، أصبحت هذه المساعدة تشمل تقديم الدعم لأغراض وضع سياسات نشر البيانات في البلدان التي تركز على إصدار بيانات جزئية تستمدها من دراسات استقصائية وفقاً للقوانين الإحصائية في البلد. فوضع سياسات نشر واضحة توفر التوجيه الذي يمكّن الوكالات المعنية من إصدار بياناتها في إطار الامتثال للقوانين؛ وتشمل تلك السياسات توجيهات بشأن الحفاظ على السرية. وتسهم سياسات النشر المحسَّنة، مقترنةً بالأدوات والتوجيهات المتعلقة بالتوثيق والنشر ومراقبة الإفصاح الإحصائي، في تهيئة البيئة المواتية لتوسيع نطاق إصدار البيانات الجزئية. وثمة بلدان عديدة تعتمد سياسات تفوّض مكاتبها الإحصائية الوطنية سلطة إصدار بيانات مجهولة الهوية للجمهور أو لعدد مختار من الباحثين. وإلى جانب ما تسهم به شراكة الإحصاء ٢١ والبنك الدولي، يسهم المرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا

جنوب الصحراء الكبرى، ومصرف التنمية الأفريقي، وأمانة جماعة المحيط الهادئ، وشركاء آخرين في تنفيذ برنامج البيانات المعجَّل في عدة بلدان.

١٧ - وخلال السنة الأخيرة من تنفيذ برنامج البيانات المعجَّل، نظمت شراكة الإحصاء ٢١ سلسلة حلقات عمل إقليمية في مجال تقييم الجودة. وقد أتاحت هذه الحلقات إجراء استعراض شامل لعمليات التوثيق وجودة المخرجات. وقاست مؤشرات الأداء الرئيسية وأقامت استعراضا للبرنامج يستند إلى النتائج. وستُتاح التقارير عن ذلك في أوائل عام ٢٠١٦. علاوةً على ذلك، عُرض ''بنك الأسئلة'' الذي أنشأته الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية، على الصعيد القطري خلال حلقة عمل مشتركة عقدتها شراكة الإحصاء ٢١، والبنك الدولي في رواندا. وسيزوّد ''بنك الأسئلة'' البلدان بأداة جديدة لتحديد منهجيات ومفاهيم متسقة لإدارة المؤشرات وقياسها. ومن المرجح أن يساعد البنك الدولي في نشر منهجيات ومفاهيم أهداف التنمية المستدامة.

١٨ - ومع أن التمويل الذي يقدمه البنك الدولي في إطار مرفق المنح الإنمائية لن يصبح متاحا، فإن شراكة الإحصاء ٢١ ستواصل تنفيذ مجموعة مختارة من الأنشطة والتعاون مع المنظمات الشريكة. وستواصل الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية أيضا دعم أدوات مثل أداة فهرسة البيانات الجزئية، وبنك الأسئلة، وتقديم التوجيه بشأن المنهجية والمبادئ التوجيهية التي تدعم أنشطة برنامج البيانات المعجَّل.

١٩ - وتكملةً لما ورد بيانه أعلاه من الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج البيانات المعجَّل/الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية، ما فتئ البنك الدولي يعزز دعمه لإنتاج البيانات في البلدان الأعضاء، ولا سيما فيما يتعلق باستقصاءات الأسر المعيشية. وبتمويل من الصندوق الاستئماني لبناء القدرات الإحصائية، سيقدم البنك الدولي دعما ماليا وتقنيا إلى نحو ٢٠ بلدا خلال العامَين القادمَين. والتزم البنك أيضا بالعمل جنبا إلى جنب مع شركائه، وبالأخص المكاتب الإحصائية الوطنية وسائر المنظمات الدولية، على إجراء الدراسات الاستقصائية الوطنية التي ستقوم بتقييم ما إذا كانت حياة الناس ماضية في التحسّن.

٢٠ - وإضافةً إلى استقصاءات الأسر المعيشية، وضعت شراكة الإحصاء ٢١ نموذجَ بيانات للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات يُتوخى من تصميمه أن يساعد البلدان في تخطيط عملياتها الإحصائية (أي جمع البيانات) مع التركيز على أولويات كل بلد. وينطلق هذا التطبيق من الخطة الإنمائية الوطنية ومؤشرات الرصد المحددة باعتبارها عناصر لا غنى عنها لقياس مدى نجاح السياسات الإنمائية. وسيُعتمد ليشمل مكتبة أهداف التنمية المستدامة ويساعد في عملية تحديد مصادر البيانات وتعميم الأخذ بعمليات جديدة في الاستراتيجية

الوطنية لتطوير الإحصاء، وإطار التخطيط الوطني. وستوفّر الأداة أيضا نموذجا لتقدير التكاليف وتساعد في الدعوة إلى تعبئة الأموال اللازمة لقياس التنمية. ومن المتوقع أن يُشرع في هذا التطبيق في عام ٢٠١٦ في بلدان رائدة مختارة.

٢١ - وتعمل شراكة الإحصاء ٢١ أيضا على تعزيز استخدام الإحصاءات الرسمية. وسعيا إلى زيادة المعارف والمهارات اللازمة لاستخدام الإحصاءات بفعالية لأغراض التخطيط والتحليل والرصد والتقييم، نظمت شراكة الإحصاء ٢١ عدة حوارات بين مستخدمي الإحصاءات ومنتجيها، بين المكاتب الإحصائية الوطنية ومختلف فئات المستخدمين. ففي بنن والسنغال والكاميرون ومالي، اجتمع خبراء إحصاء وصحفيون لزيادة الحوار بين المكاتب الإحصائية الوطنية ووسائط الإعلام. وإضافةً إلى ذلك، عُقدت في ملاوي حلقة بشأن معاينة البيانات، شارك فيها صحفيون وممثلون للنظم الإحصائية الوطنية والوزارات المختصة وخبراء إحصاء من المكاتب الإحصائية الوطنية. وسعت حلقة العمل تلك إلى تعزيز الإلمام بالإحصاء، مع التحقق من أن تكون المواد الإحصائية موجهة لجمهور المتلقين المستهدف وأن يكتسب المواطن فهما أفضل للمعلومات الإحصائية. وعُقدت أيضا دورات تدريب إقليمية في مجال معاينة البيانات في منطقة المحيط الهادئ وفي أوروبا الشرقية. وقد مكّنت هذه الدورات التدريبية المشاركين من تبادل الخبرات والممارسات الوطنية في نقل البيانات ومعاينتها، ومن اكتساب الخبرة المتاحة في مجموعة برامجيات ''R'' المفتوحة المصدر الخاصة بمعاينة البيانات، وإنتاج رسوم بيانية تفاعلية للمواقع الشبكية للمكاتب.

٢٢ - ولتيسير زيادة الوعي بأهمية البيانات الجزئية لدى جميع مستخدمي البيانات وتيسير استخدامهم لها، نظّم برنامج البيانات المعجَّل عددا من حلقات العمل بشأن التوعية في مجال البيانات الجزئية. وتجمع حلقات العمل تلك مستخدمي البيانات الجزئية المستمدة من الدراسات الاستقصائية ومنتجيها وتُغيّر وفقا للفئات المستهدفة التي تشارك فيها. وتشمل الحلقات مجموعة من المناسبات التثقيفية عن الإحصاءات. وضمت فئات المتلقين طلاب الجامعات والباحثين في المؤسسات الأكاديمية والصحفيين ومقرّري السياسات من مجموعة واسعة من القطاعات. وأتاحت حلقات العمل فرصة لإظهار توافر البيانات الجزئية وكيف يمكن أن تساعد البيانات الجزئية في عملية تقرير السياسات في مجموعة واسعة من القطاعات. وامتداداً لعملية تنظيم حلقات العمل، واصل برنامج البيانات المعجَّل تقديم الدعم إلى بلدان، منها جمهورية تترانيا المتحدة وغانا وفييت نام وكوت ديفوار، للجمع بين مختلف أصحاب المصلحة من أجل تقييم توافر البيانات والمنهجيات المتبعة في حساب مؤشرات الرصد.

٢٣ - ويمثل عنصر آخر لا يقل أهمية عن ذلك في التحقق من تخصيص ما يكفي من الموارد للنظم الإحصائية. ويعرض التقرير السنوي لنظام الإبلاغ عن دعم الشركاء للتطوير الإحصائي لشراكة الإحصاء ٢١ لمحة عن الدعم الجاري تقديمه لتطوير الإحصاءات في جميع أنحاء العالم، ويقدّم نظرة عامة عن الاتجاهات الرئيسية. وتشمل الاستنتاجات التي توصلت إليها آخر جولة من جولات تطبيق ذلك الإبلاغ ما يلي: (أ) بلوغ حجم دعم الإحصاءات ما قدره ٤٤٨ مليون دولار في عام ٢٠١٣، أي ما يقل بمبلغ ١٢٠ مليون دولار عما كان عليه ذلك الدعم في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، على التوالي؛ (ب) انخفاض حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للإحصاءات إلى ما نسبته ٠,٢٤ في المائة في عام ٢٠١٣، من حوالي ٠,٣٣ في المائة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢؛ (ج) استمرار الحصول على نسبة كبيرة من الدعم العالمي المقدم للإحصاءات من عدد قليل جدا من المانحين.

٢٤ - واسترشادا بممارسة نظام الإبلاغ عن دعم الشركاء للتطوير الإحصائي التي تُتبع على الصعيد الدولي، واصلت شراكة الإحصاء ٢١ مباشرةَ عملية الإبلاغ القطري عن الدعم المقدّم للإحصاءات. فهذه العملية القطرية تسهم في جمع كل البيانات عن تمويل النظم الإحصائية الوطنية، سواء أكانت مستمدة من موارد محلية أو من إعانات خارجية. وقد نُفّذت في ثلاثة بلدان في عام ٢٠١٥ (هي الفلبين وفييت نام وملاوي). إضافةً إلى ذلك، يسّرت شراكة الإحصاء ٢١ تنظيم مناسبة رفيعة المستوى للتوعية خلال اجتماع وزراء المالية/التخطيط في البلدان الأعضاء في المرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الذي انصب فيه الاهتمام على ضرورة تمويل التنمية الإحصائية في سياق مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.

ثالثا - الاستفادة من قوة الإجراءات الجماعية

٢٥ - إن الوفاء بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الطموحة يتطلب عملا جماعيا. وبرنامج العمل المتعلق بالبيانات ليس استثناءً من ذلك. فإضافةً إلى تعزيز الشراكات القائمة، سيتعين زيادة التعاون، سواء على الصعيد الدولي أو على الصعيدين الإقليمي والقطري. ولا بد من تلبية احتياجات البلدان النامية المتعلقة بالبيانات، ويتعين أن تواصل جميع الجهات الفاعلة الالتزام بالتعاون قدر الإمكان لضمان أن تظل هذه الاحتياجات في طليعة الاهتمام. وسيتعين أن توسع الشراكات القائمة والجديدة نطاق انتشارها إلى ما يتجاوز الأوساط الإحصائية التقليدية. ولحسن الحظ، فإن مجموعة واسعة النطاق من الجهات الإنمائية الفاعلة الجديدة ترى أن للإحصاءات الرسمية أهمية أساسية لتحقيق خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

وستسهم هذه الأطراف الفاعلة الجديدة بأفكار وخبرات وتكنولوجيات جديدة يمكن أن تعزز أوجه التعاون والنهج المتبعة لتحسين الإحصاءات. وثمة مبادرات مختلفة قائمة فعلا من التي يمكن أن توفر الدعم لهذه الجهات الفاعلة الجديدة في بيئة البيانات.

٢٦ - ويمثل مشروع شراكة الإحصاء ٢١ المتعلق بتوجيه ثورة البيانات، والذي أُنجز في الربع الأخير من عام ٢٠١٥، مبادرةً تساعد في توفير الدعم لهذه الجهات الفاعلة الجديدة. وتبيّن خريطة الطريق، التي استُهلّت في مؤتمر كارتاخينا للبيانات الذي عُقد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥، برنامج عمل واسع النطاق يتحور حول أربع ركائز (هي القدرة والموارد؛ المبادئ والمعايير؛ التكنولوجيا والابتكار والتحليل؛ الحوكمة والقيادة) من أجل مساعدة البلدان النامية والجهات الإنمائية الفاعلة على التصدي للتحديات وتلبية الاحتياجات إلى البيانات، المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وتستند خريطة الطريق تلك إلى المعلومات التي جُمعت وحُلّلت في إطار المشروع، وتهدف إلى مساعدة البلدان على تخطي المشاكل التي تعترض تحسينها لتوافر البيانات واستخدامها من أجل تحقيق تنميتها.

٢٧ - وبالإضافة إلى ذلك، تضم الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة، التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أكثر من ٧٠ جهة مناصرة تمثل المجموعة الكاملة لمنتجي البيانات ومستخدميها ذوي الأهمية الحاسمة لتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة. وتتولى قيادة هذه الشراكة حكوماتُ وشركات ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات دولية وأوساط الإحصاءات والبيانات من جميع أنحاء العالم. وترمي الشراكة إلى المحافظة على استمرار الالتزام السياسي، والمواءمة بين الأولويات والقواعد الاستراتيجية، وتعزيز القدرات، وتشجيع الابتكار، وبناء الثقة في البيئة الراهنة للبيانات. وستسعى مبادرة أصحاب المصلحة المتعددين الدولية هذه إلى الاستفادة من الجهود الحالية وتعزيزها والتي تنطوي على إمكانية تسخير ثورة البيانات وذلك بتشجيع تبادل المعارف، والتعلم، وتعبئة موارد جديدة، واستخدام الموارد المتاحة استخداما أفضل، وتيسير أوجه التعاون على تذليل العقبات التي تعترض إنتاج البيانات والحصول عليها واستخدامها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

٢٨ - وما زال يتعين بذل الكثير من الجهود بشأن برنامج العمل المتصل بالبيانات. غير أن أساسا متينا لذلك يجري بناؤه، وثمة مجموعة أوسع نطاقا من الشركاء المستعدين للمساعدة في تلك المساعي بأفكار ونهج جديدة، فيما يعمل الساسة على تعزيز الجهود المبذولة لإنجاح هذه الخطة الطموحة.